ISSN 2676-1513

البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة

(عرض تجربة ماليزيا والجزائر نموذجا)

Traditional banks and Islamic banks comparative study
(Presenting the experience of Malaysia and Algeria as a model)

داودي ميمونة طالبة دكتوراه

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران 2

mona.safia14@gmail.com

الملخص:

أصبحت المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا ويرغب في تطبيق الشريعة، خاصة بعد التغيرات الاقتصادية التي حدثت في العالم نتيجة أزمة الرهون العقارية(أزمة 2008)، وتتمثل أهداف الدراسة في الإحاطة بأهم جوانب المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث الخدمات التي تقدمها لزبائنها، واستثمار أموالهم، والنتائج المتوصل اليها تتمثل في أن التجربة الماليزية حققت نجاحات كبيرة في ظرف قصير من الزمن حيث تعتبر النموذج الناجح للمالية الإسلامية وهي تحتل المرتبة الأولى في مجال الصيرفة الإسلامية في العالم، وتظهر فكرة النظام المالي الإسلامي والتمويل بالصيغ الإسلامية فكرة فتية في الجزائر وتجربتها حديثة ولكن تعبر قوانينها رغبة في تطوير المجال والتوسع في استخدامه.

الكلمات المفتاحية: بنك، المصارف الإسلامية، البنوك التقليدية.

Abstract

Islamic banks have become an economic necessity for every Islamic society that refuses to deal with riba and wants to apply Sharia, especially after the economic changes that took place in the world as a result of the mortgage crisis (2008 crisis). The objectives of the study are to understand the most important aspects of Islamic banks and traditional banks in terms of And the results are that the Malaysian experience has achieved great successes in a short period of time as it is the successful model of Islamic finance and is ranked first in the field of Islamic banking in the world, and show Islamic financial system and Islamic finance formulas football in Algeria, the idea of a young and modern experience but its laws reflect a desire to develop and expand the field to use.

Key words: Bank, Islamic banks, conventional banks.

مقدمة:

تعتبر البنوك من المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان والبنوك التقليدية والإسلامية من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد، فهم وسطاء بين أصحاب الأموال الفائضة واللذين يحتاجون إلى أموال، وعند القيام بهذه المعاملات يحاولون تحقيق أقصى عائد في ظل مستوى مقبول من المخاطرة. وأصبحت البنوك التقليدية والإسلامية في طل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لذلك نشأت منافسة قوية بينهما رغم

ISSN 2676-1513

الاختلاف في طبيعة العمل، وتشابه في مصادر واستخدامات الأموال وكذا الأهداف التي ترمى كل من البنكين إلى تحقيقها.

الإشكالية: فهل من الممكن أن يكون القطاع المصرفي الإسلامي هو البديل المؤهل عن القطاع المصرفي التقليدي ؟

هذه الإشكالية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

1-ماهية البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية؟

2-ما هي أوجه التشابه والاختلاف ما بين البنكين الإسلامي والتقليدي؟

3- ما هي محددات نجاح المالية الإسلامية؟ وهل يمكن تعميمها على الاقتصاد الجزائري؟

الفرضيات: على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يمكن بناء عليها دراسة موضوعنا هذا ما يلي:

-تعتمد البنوك الإسلامية على عدة أساليب للتمويل تختلف عن تلك الأساليب والطرق التي تعتمده البنوك التقليدية.

- البنوك الإسلامية وهي مؤسسات مالية ميزتها الأساسية عدم التعامل بالربا من أجل الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية وتجسيد الصيرفة الإسلامية .

- تعتبر التجربة الماليزية نموذجا ناجحا يمكن تعميمه على الدول الإسلامية.

أهمية الدراسة: المصارف الإسلامية من أهم المواضيع ذات الأهمية البالغة وتكمن هذه الأخيرة في:

-انتشار المصارف الإسلامية عبر مختلف دول العالم، حيث أصبح لها طابع علمي جعل الباحثين والمفكرين يولون اهتماما بها خاصة وأنها أصبحت منافسا قويا للبنوك الربوية.

-نجاح بعض الدول الإسلامية التي حولت بنوكها الربوية إلى بنوك إسلامية كباكستان والسودان.

منهجية الدراسة: من المعروف أن لكل دراسة أسلوبها ومنهجها الخاص، وفي محاولة للإجابة على السؤال المطروح سابقا واختبار الفرضيات، ارتأينا أن يكون منهج دراستنا متعدد ومتنوع، يتمثل في المنهجين الوصفي والتحليلي، وتم انتهاج الوصفي لكونه ملائما لعرض الجوانب النظرية لكل من البنكين الإسلامي والتقليدي من حيث المفاهيم والمبادئ المكونة والمراحل التي مر كلا منهما، أما المنهج التحليلي من خلال تطرقنا إلى الدراسة التطبيقية، التي اشتملت على دراسة واقع البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، ثم في الأخير استعملنا أسلوب التحليل المقارن لإبراز درجة استقراري البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية.

خطة الدراسة: سيتم التركيز على العناصر التالية: المصارف الإسلامية، البنوك التقليدية، المقارنة ما بين البنكين.

الجانب النظري: دراسة نظرية حول المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية

1-لمحة عن البنوك الإسلامية: أصبحت البنوك الإسلامية على حداثتها، علامة مميزة للواقع الاقتصادي الإسلامي المعاصر وذلك للدور الهام الذي تلعبه في حياة الأمة الإسلامية، وذلك لأنها تراعي في معاملاتها مبادئ الشريعة الإسلامية والقائمة على أساس تحريم التعامل بالربا والتركيز على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وقد

ISSN 2676-1513

أثبتت البنوك الإسلامية وجودها من خلال قيامها والاستمرار في عملها ونشاطها سواء في الدول التي تعمل فيها البنوك الإسلامية لوحدها أو مع البنوك التقليدية، لهذا سوف نتطرق في هذا البحث لدراسة البنوك الإسلامية، من حيث التعريف ومراحل نشأتها ومدى الحاجة إلى هذا النوع من البنوك من البنوك الإسلامية.

أولا: البنوك الإسلامية: لا يوجد تعريف محدد للبنوك الإسلامية متفق عليه بين علماء وفقهاء الدين بل توجد عدة تعريفات لها، فالبعض يعرف البنوك على أنها:

أ- هي مؤسسة نقدية ومالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المسطرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية إقتصادياتها. (خضيري، 1995، ص17).

ب- إنها مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، فالمصرف يتلقى من الأفراد أموالا دون أي التزام أو تعهد بإعطاء فوائد لهم. (الرفاعي، 2004، ص19)، كما أنها تلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية.

ثانيا: الحاجة للبنوك الإسلامية

لقد برزت فكرة البنوك الإسلامية وتطورت تطورا ملحوظا لتحقيق العديد من الأغراض، ومنها رفع مستوى كفاءة أداء الجهاز المصرفي في ممارسة دوره كوسيط مالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي خاصة الشريحة التي تمتنع عن التعامل مع الجهاز المصرفي التقليدي خوفا من الوقوع في حرمة الربا.

ثالثا: ضوابط التعامل في البنوك الإسلامية

حرم الإسلام جميع أنواع الغش واستغلال الناس وأكل أموالهم بالباطل، فتحصيل المنافع للعباد وإبعاد المفاسد عنهم ومراعاة جانب التيسير فيما يصلح حياتهم، مقصد من مقاصد الدين وقاعدة أساسية من قواعد الفقه الإسلامي، ولأجل ذلك فقد أخضع الشرع كل المعاملات المالية لأصلين عظيمين في الإسلام هما: " العدل ومراعاة مصلحة الطرفين". (العواودة، 2010، ص10)

أ-عدم التعامل بالربا: هي صفة مميزة للبنك الإسلامي الذي هو سمة أساسية من سمات القروض الربوية ومن هنا فلا تتعامل البنوك الإسلامية بالفائدة أيا كانت أشكالها والالتزام بأمر الله سبحانه وتعالى. (الشورابي، 2002، ص52).

ب-تحريم اكتناز الأموال: وحرم الإسلام اكتناز الأموال بصريح القرآن الكريم لقوله تعالى: {واللذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم، يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون}(الآية(34_35) من سورة التوبة).

ج-الغرر والجهالة: لغة يقصد به الخطر، وهو تعريض المرء نفسه أو ماله للهلاك من غير أن يعرف.

د-الاحتكار: وهو حبس السلعة بغرض إغلاء سعرها لتجنب استغلال الناس. (شحاتة، 2015، ص14).

هـ-الغش والتدليس: لقد ذم الله عز وجل الغش وأهله في القرآن الكريم وتوعدهم بالويل، ويفهم ذلك من قوله تعالى: {**ويل للمطففين، الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون**}(سورة

ISSN 2676-1513

المطففين، الآية(1-3))،، ومن أنواع الغش هو التدليس، والمقصود به كل عمل يؤدي إلى كتمان عيوب الشيء وإخفائها وإظهارها على خلاف الواقع وهو من أبرز أنواع الغش المحرم.

أدوات المصرف الإسلامي:

أ-أدوات التمويل والاستثمار: وهي الصيغ التمويلية التي يمكن أن يشارك بها البنك الإسلامي عميلا من عملائه، وهي مستنبطة في معظمها من كتب الفقه الإسلامي ومنها:

1-**المضاربة:** نظام تمويلي إسلامي يقوم من خلاله البنك الإسلامي بتسخير المال لكل قادر على العمل وراغب فيه بحسب خبرته وبراعته واجتهاده. (المكاوي، دون سنة)

2-المشاركة: الشركة أو المشاركة بمعنى واحد، وهي خلط أحد المالين بالأخر بحيث لا يتميزان عن بعضهما (بلعجوز، 2009، ص28)، وهو اتفاق بين البنك والعميل على العمل في مشروع ما بغرض تحقيق الربح عن طريق المساهمة في رأسمال المشروع وإدارته، أي أنها صيغة يتزاوج فيها عنصرا الرأسمال والعمل.

3-**المرابحة:** وهي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه، ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين يتفقان عليه، حيث يطبقها بعض هذه البنوك بنسبة قد تصل إلى 90% من إجمالي تمويلاته، وذلك نظرا لربحها المضمون من جهة ولقصر أجلها من جهة أخرى، (محمود، 1991، ص431).

4-الإجارة: وهو الاسم الذي عرفت به في كتب الفقه الإسلامي، أما البنوك الإسلامية فتطبقه تحت اسم التأجير، وفي هذه العملية يشتري البنك الإسلامي تجهيزات أو معدات ويقوم بإيجارها للعملاء لمدة معينة مقابل أقساط إيجار شهرية أو نصف سنوية أو سنوية مع بقاء ملكيتها للبنك أما صيانتها فتكون على المستأجر، مع إمكانية بيعها له في نهاية المدة.

5-**الاستصناع:** وهو أن يطلب العميل من البنك الإسلامي صناعة شيء معين غير متوفر في السوق وأفضل مجال يطبق فيه البنك هذه الصيغة هو بناء العقارات، حيث يقوم بإيجار مسكن يصفه العميل ثم يبيعه إياه بالتقسيط عادة مقابل ضمانات تدفع مسبقا.

6-**السلم:** وهو يشبه المرابحة في مجال تطبيقه من طرف البنك الإسلامي، لكنه يختلف عنها في تقديم ثمن السلعة عند طلبها من البنك على أن يتم التسليم لاحقا. هذا وتوجد صيغ تمويلية أخرى كالمزارعة والمساقة والمغارسة، إلا أن تطبيقها من طرف البنوك الإسلامية نادرا جدا.

2-لمحة مفهوم البنك التقليدي:

يعرف البنك التقليدي بأنه مؤسسة مالية، وظيفتها الرئيسة تجميع الأموال من أصحابها في شكل ودائع جارية وقروض بفائدة محددة ابتداء، ثم إعادة إقراضها لمن يطلبها بفائدة أكبر، ويربح البنك الفرق بين الفائدتين، كما يقدم الخدمات المصرفية المرتبطة بعمليتي الاقتراض والإقراض. وعليه يمكن القول بأن البنك التقليدي وسيط مالي (مقترض يقرض) أو (تاجر ديون). (الشيخ، 1994، ص ص35-36).

2-وظائف البنوك التقليدية

ISSN 2676-1513

أولا: الوظيفة النقدية: تقوم البنوك التجارية في هذا الاطار بوظيفتين أساسيتين هما: قبول الودائع ومنح القروض، بالإضافة إلى وظائف أخرى هي كالآتي:

1-قبول الودائع: تتجسد هذه الوظيفة في الطرق والأساليب التي تحصل بها المصارف التجارية على أموال المدخرين، وأهمها: الودائع الجارية والودائع لأجل. أما فيما يخص الودائع الجارية فهي التي يكون المصرف مستعدا لدفع قيمتها أو جزء منها عند الطلب ولا يدفع عليها فوائد في العادة، أما الودائع لأجل فهي مبالغ لا يجوز سحبها إلا بعد مدة يتفق عليها المودع مع المصرف سالفا وتدفع عليها فوائدها تبعا لأجالها ومقدارها، إضافة إلى ذلك تسعى المصارف التجارية إلى تعبئة المدخرات المتاحة وامتصاص الفوائض المالية لدى الأفراد والمؤسسات باستخدام شتى الأساليب التي تحقق لها ذلك ومنها:

أ-رفع سعر الفائدة على الفوائد.

ب-إجراء سحب دوري على أرقام الودائع يحصل بمقتضاه المدخر على جوائز مالية معتبرة.

2-منح القروض: البنك التجاري يقوم بمنح النقود إما في شكل نقود ورقية أو نقود مصرفية (كتابية) إلى الأفراد والمؤسسات بمختلف الآجال شتى المجالات مساهمة منه في زيادة الاستثمارات المنتجة ودعما لنشاط المؤسسات الاقتصادية.

3-وظائف أخرى: يقوم البنك التجاري بوظائف أخرى منها عمليات البيع أو الشراء في العملات الأجنبية، وكذلك استبدال العملات المحلية بأخرى أجنبية أو العكس وذلك بالسعر السائد في ذلك التاريخ. بالإضافة إلى قيام البنك التجاري بتقديم مساعدات إلى خزينة الدولة عن طريق الاكتتاب في سندات الخزينة، خاصة في فترات التي يزداد فيها الإنفاق وتحتاج خزينة الدولة إلى موارد مؤقتة لتغطية هذه الحاجات.

ثانيا: وظيفة التحويل يوجد عدد كبير من المصارف يجعل من العمليات التجارية الطويلة الأجل أساسا لأعماله باعتبار أنها تدر عليه بالأرباح مثل: مصارف الأعمال، وعليه يقوم البنك التجاري من خلال وظيفة التحويل، باقتراض رؤوس الأموال لمدة قصيرة وذلك بهدف استخدامها وتحويلها إلى قروض متوسطة أو طويلة الأجل وهذا ما يعرف ب"وظيفة التحويل". (المجيد، 1996، ص111)

ثالثا: وظيفة التوظيف

يقوم البنك التجاري بدور الوسيط في عمليات اكتتاب الأسهم لبعض الشركات، فالشركة المصدرة للأسهم قد تتفق مع البنك على أن يتولى نيابة عنها إصدار أسهمها ويقوم الاتفاق بين الشركة والبنك على أساس إحدى الطرق التالية: دور البنك كوسيط، دور البنك كوسيط ملتزم، قيام البنك المزدوج (حشيش، 1992، ص145)

الجانب التطبيقي: المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

إن النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية في فترة وجيزة والتوسع الذي وصلت إليه، جعل مقارنتها مع البنوك التقليدية والتي لها تاريخ طويل من التجارب وقوتها المالية، ذات أهمية كبيرة للوقوف على نقاط القوة والضعف والتي تميزها عن غيرها واهم الاختلافات التي تفصل بينهما. (شاهين، 2014، ص69).

ISSN 2676-1513

قد تتفق البنوك الإسلامية والتقليدية في اسم "بنك" وهذا هو العامل المشترك بينهما، وقد يقوم كل منهما بدور الوساطة المالية، لكن لكل من المصرف الإسلامي والتقليدي طرق التعامل الخاصة.

1-المقارنة على أساس موارد واستخدامات الأموال:

تختلف البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية اختلاف شبه كلي في موارد واستخدامات كل منها، وهذا راجع إلى الطبيعة المميزة للبنوك الإسلامية والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها أنشطتها، والتي تتمثل في عدم التعامل بالفائدة، وهذا الاختلاف بدوره قد أدى إلى ظهور مخاطر التي تنفرد بها البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية والناتجة عن صيغ التمويل الإسلامي.

موارد الأموال : إن الاختلاف بين البنوك الإسلامية والتقليدية يكمن في كيفية التعامل مع كل مصدر من مصادر أموال البنك، بحيث ان البنوك الإسلامية تعاملها مع الموارد مرتبط بالتعاملات الشرعية، والتي تحرم التعامل بالربا وتشجع على التوظيف الفعلي للأموال داخل الاقتصاد وهذا قصد خلق قيمة مضافة التي من خلالها يصل المشروع الاقتصادي إلى نتيجة يشترك فيها أطراف المشروع، ففي حالة الربح فالبنك وصاحب الموارد المالية يشتركان في العائد المالي وفي حالة الخسارة وهذا ما لا نجده في البنوك التقليدية (بحيح، 2013، ص357)، بحيث يتحدد العائد على مصدر الأموال مسبقا ويتمثل في قيمة الفائدة التي يتم الاتفاق عليها وتحديدها منذ نشوء العلاقة بين البنك والعميل (مصطفى، 2014-2015، ص365)، ويتمثل الفرق بين حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية والتقليدية بالفرق بين عقدين المضاربة والقرض الربوي فالحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية تقبل على أساس المضاربة بينما تقبل مثل هذه الحسابات في المصارف التقليدية على أساس القرض الربوي.

6- المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية:

إن البنوك التقليدية أكثر عرضة للأزمات المصرفية عن البنوك الإسلامية، حيث أن هذه الأخيرة لها مرونة أكثر في إدارة المخاطر المصرفية أكثر من البنوك التقليدية وأزمة 2008 دليل على ذلك، ويمكن حصر أهم الاختلافات بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية فيما يخص المخاطر في ما يلي:

-تواجه المصارف بشقيها الإسلامي والتقليدي مخاطر مشتركة نابعة من طبيعة الممارسة المصرفية، بينما نجد أن هناك مخاطر إضافية تختص بها المصارف الإسلامية، ومبرر هذا الاختلاف المصارف الإسلامية تلتزم في تعاملها بأحكام الشريعة الإسلامية، فصيغ التمويل الإسلامية هي ممارسة مصرفية جديدة وتعامل غير مسبوق، لذلك لا تجد ما يماثل مخاطر هذه الصيغ في المصارف التقليدية، فمنشأ المخاطرة في هذه الصيغ نابع من أن بعضها يقوم في الأساس على المشاركة في الربح والخسارة، كالمضاربة والمشاركة، وبعضها الأخر يقوم على الدين كالسلم والاستصناع وغيرها، لذلك يمكننا القول أن المخاطرة تحيط بهذه الصيغ إحاطة تامة. (الكريم، 2008، ص22) .

-البنوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر الاستثمار في الأوراق المالية مقارنة مع البنوك التقليدية.

-في حالة نقص السيولة فان البنوك الإسلامية معرضة أكثر للمخاطر عن غيرها من البنوك التقليدية لأنها تحتفظ بمستوى سيولة يختلف عن مستوى السيولة المطلوب في البنوك التقليدية، وهذا راجع إلى أن البنوك الإسلامية لا يمكنها اللجوء للبنك المركزي والى البنوك الربوية للاقتراض في حالة انخفاض معدلات السيولة لدى البنك، ولا

ISSN 2676-1513

يمكنها إيداع أموالها في حالة ارتفاع معدلات السيولة، وهذا بحجم طبيعة عملها الذي يتوافق مع أحكام الشريعة. (حدة، 2009، ص268).

-أما بالنسبة للضمانات فالبنوك الإسلامية لا تقبل الضمانات المخالفة للشريعة الإسلامية بعكس البنوك التقليدية.

الجانب التطبيقي :

حاولنا في هده الدراسة المقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية لماليزيا في الفترة الممتدة بين 2008 إلى 2012 لتوضيح قدرة البنوك الإسلامية وأدائها خلال الأزمة، وتضم (5 بنوك إسلامية – 5 بنوك تقليدية) اخترناها على أساس توافر البيانات وقد اعتمدنا في المقارنة بين متوسط أداء البنوك الإسلامية و التقليدية على بعض المؤشرات الأساسية و بعدها أسقطنا المعلومات و التجربة الماليزية على البنوك الجزائرية و أخدنا بعين الاعتبار بنك البركة الجزائري .

التجربة الماليزية : 1-معايير و مؤشرات تقييم أداء البنوك الإسلامية و التقليدية :

الجدول رقم (1): تطور مجموع الأصول والودائع والقروض في المصارف الاسلامية الماليزية للفترة(2008-2015)

	الأصول							
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
البنوك الاسلامية	181360	219848	253516	320519	367630	426430	455411	526347
النوافذ الاسلامية	6740	8702	8867	8131	8286	7093	7027	9021
مجموع الأصول	188099	228550	262382	328649	375954	433523	462438	535368
	الودائع							
البنوك الاسلامية	149932	181877	211837	261542	301537	345889	398041	399321
النوافذ الاسلامية	4770	6962	5116	4845	4919	3058	2639	3340

ISSN 2676-1513

مجموع الودائع	154702	188839	216953	266387	306457	348947	400680	402661
القروض								
البنوك الاسلامية	99857	128207	145066	190938	227655	227491	329643	383494
النوافذ الاسلامية	574	659	508	446	397	428	532	974
مجموع القروض	100432	128866	154575	191384	228052	277920	330174	384468

Source : Bank Negara Malaysia, Monthly Statistical Bulletin , Malaysia, Dec2015.

الجدول رقم (2): مساهمة المصارف الاسلامية في ماليزيا من اجمالي الأصول والتمويل

الوحدة%	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
	17.4	19.6	20.7	22.4	32.8	25.0	25.5	26.8
	18.9	21.6	22.7	24.3	25.8	27.5	29.2	31.2
	14	15.6	15.5	15	14.3	-	-	-

Source : Bank Negara Malaysia , Annual Reports(2009, 2011 , 2013 , 2015).

ويشير الجدول الى أن الزيادة في مبلغ الأصول تعكس نمزا قويا وتمثل في 26.8% سنة 2008 الى 31.3 سنة 2015.

معيار التغير في نسبة الموجودات :

الجدول (3): نسبة التغير في الموجودات بالنسبة لبنوك ماليزيا

الدول	البيان	2008	2009	2010	2011	2012
ماليزيا	- البنوك الإسلامية	0,19	8.98	11,45	40,66	48,88
	- البنوك التقليدية	0,75 -	4,87	7,99	27,87	51,23

المصدر :التقارير السنوية لكل من البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية لماليزيا من (2008 م إلى 2012م).

ISSN 2676-1513

الشكل (1) : نسبة التغير في الموجودات لكل البنوك

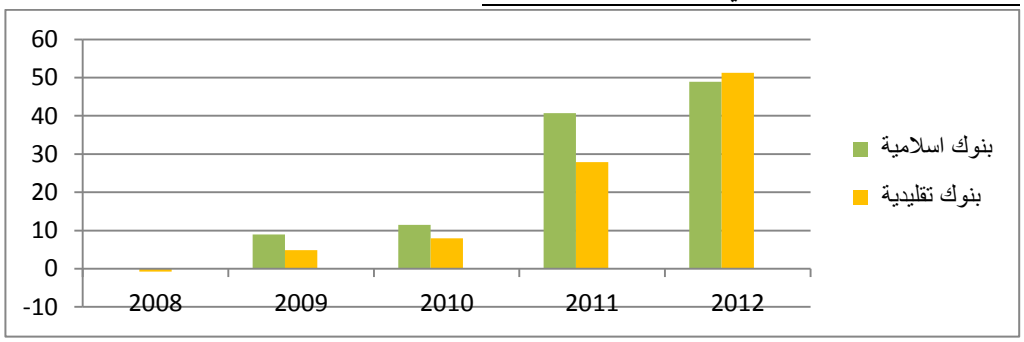

المصدر :التقارير السنوية لكل البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية لماليزيا من (2008 م إلى 2012م).

تبين لنا من خلال النتائج نمو في الموجودات للمصارف الإسلامية و التقليدية لكن المصارف الإسلامية كانت متزايدة بشكل أسرع في حين نسبة نموها في البنوك التقليدية كانت متزايدة و لكن ضئيلة إلى أن ارتفعت في 2012 لتصل إلى 51,23%، وكان نمو سلبي لموجودات المصارف التقليدية في سنة 2008، في حين نمت موجودات البنوك الإسلامية بشكل طفيف جدا بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 التي كان لها اثر عليها ليتحسن أداءهما سنة 2012.

معيار التغير في نسبة المطلوبات :

الجدول (4): نسبة التغير في المطلوبات بالنسبة لبنوك ماليزيا

الدول	البيان	2008	2009	2010	2011	2012
ماليزيا	– البنوك الإسلامية	0,12 -	8,34	11,93	41,32	45,43
	– البنوك التقليدية	0,62 -	6,14	9,54	26,80	53,12

المصدر: التقارير السنوية لكل من البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية لماليزيا من (2008 م إلى 2012م).

الشكل(2): نسبة التغير في المطلوبات لكل البنوك

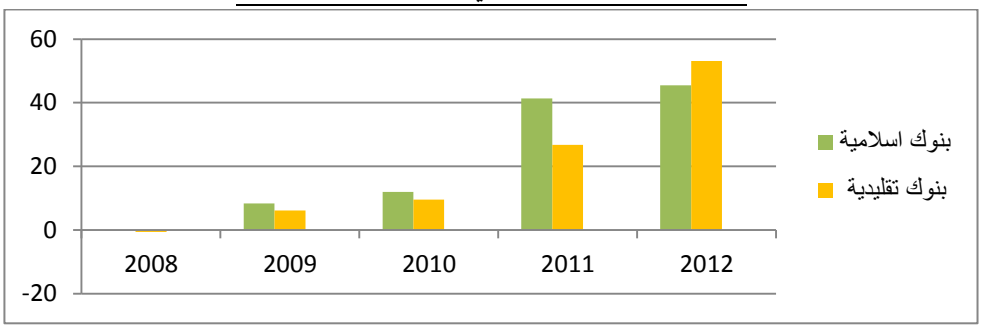

المصدر: التقارير السنوية لكل من البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية لماليزيا من (2008 م إلى 2012م).

ISSN 2676-1513

نلاحظ من خلال الشكل(2) تطور حجم المطلوبات لدى البنوك الإسلامية بعد عام 2009 بالمقارنة مع البنوك التقليدية حيث بلغ الفارق بينهما إلى 7,69% في سنة 2012 و راجع هذا إلى انعدام ثقة المتعاملين في البنوك التقليدية بسبب الأزمة العالمية 2008 في ماليزيا حيث كانت لها تداعيات على معدلات نمو مطلوباتها في 2008 لتستعيد قوتها فيما بعد.

نسبة التغير في الربحية:

الجدول (5): نسبة التغير في الربحية بالنسبة لبنوك لماليزيا

الدول	البيان	2008	2009	2010	2011	2012
ماليزيا	– البنوك الإسلامية	2,55-	49,20-	34,70	7,12	70,82
	– البنوك التقليدية	2,34 -	75,52-	21,38	31,02	5,65

المصدر: التقارير السنوية لكل من البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية لماليزيا من (2008 م إلى 2012م).

الشكل (3) : نسبة التغير في الربحية لكل البنوك

المصدر: التقارير السنوية لكل من البنوك الاسلامية و البنوك التقليدية لماليزيا من (2008 م إلى 2012م).

نلاحظ من خلال هده الإحصائيات وجود انخفاض في الربحية للمصارف فتساوت تقريبا أداء المصارف سنة 2008 و هدا راجع لعدة أسباب تتأثر بها خاصة المشاكل المالية المحيطة بها مع تحسن في الأداء للبنوك الإسلامية حتى وصل الفارق إلى 26,32 % في سنة 2009 في حين بلغت نسبة نمو ربحيتها 70,82 % في سنة 2012 أي بفارق 65,17% أما سنة 2011 شهدت أداء أفضل للبنوك التقليدية حيث بلغ 31،02% لكن سرعان ما انخفض الى 5،65% لسنة 2012 أمام الأداء المميز للبنوك الإسلامية حيث بلغ % 70،82سنة 2012 .

معيار التغير في ربحية السهم :

الجدول (6): نسبة التغير في ربحية السهم بالنسبة لبنوك ماليزيا

الدول	البيان	2008	2009	2010	2011	2012

ISSN 2676-1513

ماليزيا	– البنوك الإسلامية	13,04-	44,58-	9,09-	8,18-	23,48
	– البنوك التقليدية	7,28 -	58,12-	58,22-	6,89	12,90-

المصدر: التقارير السنوية لكل من البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية لماليزيا من (2008 م إلى 2012م).

الشكل (4) : نسبة التغير في ربحية السهم لكل البنوك

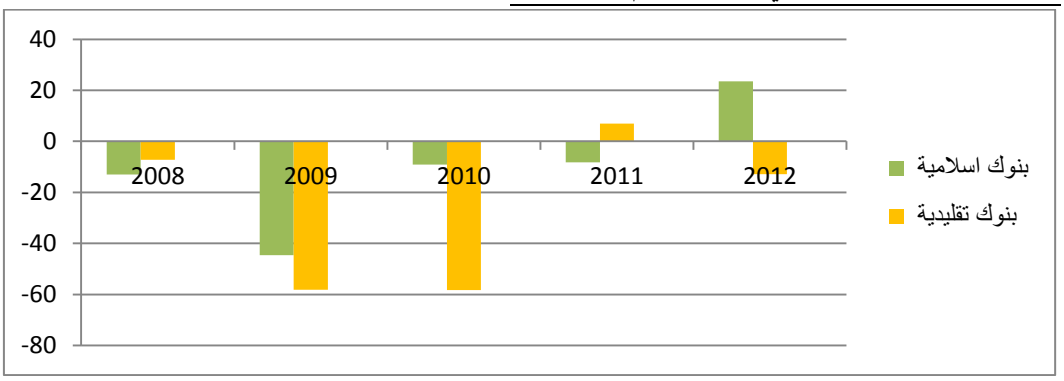

المصدر: التقارير السنوية لكل البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية لماليزيا من (2008 م إلى 2012م).

نلاحظ من خلال هده الإحصائيات مدى ارتباط أسهم البنوك التقليدية بأصول وهمية مما دفعها إلى فقدان نسبة كبيرة في ربحيتها لكن البنوك الإسلامية تأثرت أسهمها بشكل طفيف بالتغيرات المالية التي شهدتها فترات 2008، فتبين تأثر ربحية أسهم البنوك الإسلامية بشكل اكبر من البنوك التقليدية خاصة في سنتين 2008 و 2011، وارتفعت لتبلغ 23،48% للمصارف الإسلامية سنة 2012.

1. التجربة الجزائرية :

بالنسبة للجزائر فان الصيرفة الإسلامية كانت مقتصرة على خدمات بنك البركة الجزائري الذي تأسس في 1990 أي بعد شهر قليل من صدور قانون النقد و القرض الذي فتح المجال للقطاع الخاص الأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر ثم بعد سنوات طويلة تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هدا المجال، و هو بنك السلام و الذي باشر أعماله حديثا من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا للشريعة الإسلامية حيث تم افتتاحه في 2008 و لتعزيز مكانة البنوك الإسلامية في الساحة المصرفية الجزائرية يتطلب الأمر من السياسة النقدية التحمس لهذه الفكرة أولا ثم إتباع استراتيجية واضحة و متكاملة تعمل على توفير الجو الملائم لعمل المصارف الإسلامية حتى تتمكن من أن تساهم تدريجيا في عملية تحويل الموارد الاقتصادية من الأنشطة التقليدية التي تهدف إلى الربح فقط إلى الأنشطة التي تعتمد على تشجيع الاستثمارات الحقيقية.

ان انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي سيمكن الجزائر من الاستفادة مما تتحه المصارف الإسلامية في مختلف المجالات خاصة و أن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل ما يدعم ويعزز هدا النمو و التنمية

ISSN 2676-1513

ففي مجال تعبئة المدخرات تساهم المصارف الإسلامية في زيادة و ترقية الادخار المحلي، خاصة و أن الكثير من الجزائريين يفضلون الاكتناز لأموالهم ، على أن يودعها في البنوك التقليدية التي تتعامل بالربا.

فآفاق تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر يمكننا تصورها في ظل المتغيرات الدولية و العولمة كما يلي:

1-إن النجاح والتوسع الهائل الذي شهدته البنوك الإسلامية على المستوى العالمي والتي يتجاوز عددها 270 حالياً تجعل الجزائر مرشّحة لدخول المزيد من هذه البنوك إليها، ، و ذلك لما تحمله هذه البنوك من خبرة واسعة في الميدان، والذي يشجع على ذلك هو اتساع مجالات الاستثمار بالجزائر.

2-إن التطور الهائل و المستمر في تقنيات العمل المصرفي يفرض على البنوك الإسلامية مواكبة هذا التطور بما يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية، و هذا بالاعتماد على إطارات مؤهلة بتكوين عالٍ في الاقتصاد والمالية والشريعة، و هو الشيء الذي لم يأت بعد لبنك البركة الجزائري وبالشكل الكافي، إذ من غير المعقول ألاّ يتمكن البنك لحد الآن من إصدار إحدى البطاقات البنكية الدولية مثل بطاقة لتسهيل معاملات زبائنه MasterCardأو VISA خاصة في خارج الوطن، إلاّ أن كون البنك فرعاً من مجموعة دولية يجعله قابلاً لمواكبة الكثير من التطورات مستقبلا.

الخاتمة:

فبالرغم من أن المصارف الإسلامية مؤسسات حديثة في عالم الصناعة المصرفية، غير أنها أثبتت وجودها في العديد من المواقف، نتيجة نضج الوعي الإسلامي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الإسلامية بما يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية. إلا أن البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التقليدية في العديد من النقاط أهمها، أن البنوك التقليدية تتاجر في الديون مقابل فائدة أما البنوك الإسلامية فهي تشترك مع الغير سواء حققت ربحا أم خسارة، فاعتماد المصرف الإسلامي لصيغ المشاركات العادلة التي تقوم على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالتي الربح والخسارة، تجعل نشاطها مميزا عن النظام ألربوي الذي يسعى لتحقيق أعلى سعر ممكن دون مراعاة لطبيعة المشروعات التي تتوطن فيها، في حين تخضع أعمال البنك الإسلامي لقواعد الحلال والحرام في الإسلام والتي تستهدف حاجات المجتمع الأساسية ومصالحه، فينشط عملية التنمية بالمجتمع.

ولقد حققت التجربة الماليزية نجاحات كبيرة في ظرف قصير من الزمن حيث تعتبر النموذج الناجح للمالية الإسلامية وهي تحتل المرتبة الأولى في مجال الصيرفة الإسلامية في العالم، وتتوفر البنوك الإسلامية فعليا على ميزة تنافسية هامة بالتزامها بقواعد الشريعة الإسلامية في منافسة البنوك التقليدية الشيء الذي يؤكده تطور المؤشرات البنكية، وتظهر فكرة النظام المالي الإسلامي والتمويل بالصيغ الإسلامية فكرة فتية في الجزائر وتجربتها حديثة ولكن تعبر قوانينها رغبة في تطوير المجال والتوسع في استخدامه.

قائمة المراجع:

الكتب:

ISSN 2676-1513

- بحيح عبد القادر ، (2013)، "الشامل لتقنيات أعمال البنوك-دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري مع الإشارة إلى الاقتصاد البنكي الإسلامي كبديل للنظام الكلاسيكي"، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر.
- بلعجوز حسين ، (2009)، "مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة"، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر.
- حشيش عادل أحمد، (1992)، "اقتصاديات النقود والبنوك"، الدار الجامعية، بيروت.
- حدة رايس، (2009)، "دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الإسلامية"، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- الخضيري محسن أحمد ، (1995)، البنوك الإسلامية، اشتراك للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الثانية.
- خلف فلح حسين، (2006)، البنوك الإسلامية، (جدار للكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث)، الطبعة الأولى، الأردن.
- الرفاعي فادي محمد ، (2004)، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطيعة الأولى، لبنان.
- سعيد قائد عبد القادر، (2013)، "مسؤولية البنوك الإسلامية عن خدماتها المصرفية وأعمالها الاستثمارية"، دار الفكر والقانون
- سمحان حسين محمد، (2013)، "أسس العمليات المصرفية الإسلامية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى.
- شاهين محمد عبد الله، (2014)، "اقتصاديات البنوك الإسلامية وأثارها في التنمية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- الشواربي محمد عبد الحميد ، (2002)، إدارة مخاطرة الائتمانية، منشأة المصارف، الإسكندرية.
- عبد المجيد عبد الرحمان عبد الفتاح، (1996)، "اقتصاديات النقود"، رؤية إسلامية، النصر الذهبي للطباعة، مصر
- عجمية محمد عبد العزيز والعقاد مدحت، (1997)، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" دار النهضة العربية، بيروت.
- محمود سامي، (1411-1991هـ)، " تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية"، ط3، دار التراث، القاهرة.
- المكاوي محمد محمود، "البنوك الإسلامية "النشأة، التمويل، لتطور"، المكتبة العصرية للنشر، الطبعة الأولى، جامعة المنصورة، مصر.
- الهاشمي محمد الطاهر، (2010)، "المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية"، منشورات جامعة 8 أكتوبر، الطبعة الأولى.

الأطروحات:

- مصطفى رديف ،(2014-2015)، "الهندسة المالية الإسلامية في ظل المالية الربوية"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس

المصادر الالكترونية:

ISSN 2676-1513

- شحاتة حسين حسين ، منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة تدخل الدولة في التسعير، سلسلة بحوث ودراسات في الاقتصاد الإسلامي، تم استرجاعه في 2015/05/15:
www .Darelmashora.com_Drhuhush@hotmail.com
- عبد الكريم فضل ، (04-06-2008)، "المخاطر في المصارف الإسلامية، من الموقع الالكتروني:
http://fr.slideshare.net/fatehfatheh/ss-33163796
- العواودة محمد، (2010/08/28)، عقود الغرر في الاقتصاد الإسلامي، الموقع العالمي للاقتصاد الإسلامي من الموقع الالكتروني:i : http